إقتصاد

عصام شلهوب

هل يشعل البنك الدولي النور في نفق لبنان المظلم؟ أيوب: إصلاحات الكهرباء ضمن إصلاحات الدولة

منذ عقود ظل قطاع الكهرباء في لبنان مرآة لعجز الدولة المزمن، واحد ابرز وجوه الانهيار المالي والفساد الاداري. شبكات مهترئة، هدر يتجاوز 50% من الطاقة، مؤسسات عاجزة عن الجباية، وخزينة تستنزف سنويا بمليارات الدولارات لشراء الفيول، بلا مردود يذكر. مع هذا الوضع، يبرز اليوم بصيص امل على شكل قرض دولي، يحمل في طياته وعدا بالاصلاح

في ايلول 2024، اقر البنك الدولي قرضا بقيمة 250 مليون دولار خصص لدعم قطاع الكهرباء في لبنان، وهو اول تمويل من نوعه منذ سنوات طويلة. القرض الذي وقعته وزارة المال بعد مفاوضات قادتها وزارة الطاقة، لا يهدف فقط الى تمويل مشاريع تقنية، من ابرزها محطة طاقة شمسية بقدرة 150 ميغاواط في راس بعلبك، بل يسعى الى فرض حوكمة جديدة، وتغيير عميق في هيكل هذا القطاع، عبر خطوات ملموسة تشمل اعادة تأهيل البنى التحتية، ضبط الهدر، تطوير المحاسبة، وتعزيز استقلالية مؤسسة كهرباء لبنان.

لكن الطريق الى التنفيذ لن يكون معبدا. فالقرض، وان كان ميسرا، لن يصرف الا بشروط اصلاحية صارمة، بعضها يرتبط مباشرة بتشكيل الهيئة الناظمة للكهرباء، اجراء تدقيق مالي لسنوات مضت، رفع التعرفة، والبعض الآخر يندرج في الاطار الاوسع للتعافي الاقتصادي، كتوقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي وهيكلة القطاع المصرفي.

في زمن الحرب والتقشف والرقابة الدولية المشددة، يبدو هذا القرض كنافذة اختبار للمؤسسات اللبنانية: هل تلتزم الاصلاح في مقابل التمويل؟ وهل تكون الكهرباء اول القطاعات التي تستعيد نبض الدولة، ام تستمر في الدوران في حلقة العتمة والمماطلة؟

في لحظة دقيقة من تاريخ لبنان، يضع البنك الدولي حجر اختبار حقيقي امام الدولة ومؤسساتها. اما التزام شروط الاصلاح، وان كانت موجعة، او خسارة فرصة نادرة لكسر حلقة الفشل في اكثر القطاعات استنزافا للمال العام. فالقرض الذي يفترض ان ينقذ الكهرباء، لا يكفي وحده ما لم يواكبه قرار سياسي واضح، وارادة تنفيذية لا تخضع للمحاصصة، ورقابة لا تعرف المجاملة.

ربما لن تكون الكهرباء غدا افضل حالا، وقد لا تأتي الساعات الاضافية بالسرعة المنشودة، لكن ما يجري اليوم يشكل اختبارا مصيريا لمنظومة كاملة. فاذا نجحت فيه، قد تكون بداية الخروج من الظلام، لا بالكيلوواط فقط، بل بحسن الادارة واستعادة ثقة الداخل والخارج على السواء.

"الامن العام" التقت الباحث والخبير في مجال الطاقة الدكتور مارك ايوب.

■ ما هي ابرز بنود اتفاقية القرض بين لبنان والبنك الدولي المخصص للكهرباء؟

□ بداية، لا بد من التوضيح ان هذه الاتفاقية هي بين لبنان ممثلا بوزارة المال، اي ان الوزارة هي من وقع عليها، لكن بالتأكيد تم التفاوض عليها مسبقا من وزارة الطاقة والمياه. يعد هذا القرض الاول منذ فترة طويلة في قطاع الكهرباء، وهو ليس وليد الساعة او ثمرة جهود الحكومة الحالية فقط، بل هو قيد الدراسة والتفاوض منذ اكثر من سنة ونصف سنة، تحديدا من قبل مؤسسة كهرباء لبنان ووزارة الطاقة والمياه. وقد بدأ هذا المسار منذ ان قرر البنك الدولي عدم تمويل مشروع استجرار الغاز من مصر والكهرباء من الاردن عبر سوريا، بسبب ما اعتبر مخاوف امنية عالية مرتبطة بالعبور عبر الاراضي السورية. بناء عليه، تقرر تحويل وجهة التمويل لدعم مشاريع الطاقة المتجددة في لبنان. اقر هذا القرض من حيث المبدأ في ايلول 2024، اي قبل اندلاع الحرب على لبنان بأسابيع عدة. ثم جاءت الحرب وما تلاها من تطورات، مما اخر تفعيله. اما اليوم، فقد عاد الملف الى الواجهة.

■ ما هي شروط القرض او المنحة اذا جاز التعبير لجهة الفائدة ومدة السداد والشروط الاصلاحية؟

□ ما اود قوله، هو ان هذه الاتفاقية مع البنك الدولي تبلغ قيمتها 250 مليون دولار، وهي ليست جديدة بل قيد التفاوض منذ اكثر من عام ونصف عام. نعلم قيمة القرض، ونسبة الفائدة عليه، ونعلم ايضا ان هناك معلومات تشير الى ان شروط السداد قد تتضمن تسهيلات تمتد لفترة تصل الى 50 سنة، لكن لا بد من التأكد من هذه النقطة بدقة، فهي ما زالت غير مؤكدة بالكامل، بل هذا ما نقل وما سمع حتى الآن. اما بالنسبة الى الشروط الاساسية المرتبطة بالقرض، فلا بد لي من ان اوضح: القرض ليس منحة، بل هو قرض ميسر. لكن الاهم من ذلك، ان هذا القرض يختلف عن القروض السابقة التي كانت تمنح من دون شروط صارمة. هذا القرض مشروط بإصلاحات، وتحديدا في قطاع الكهرباء، وسأوضح لاحقا ماهية هذه الاصلاحات التي طلبت من الحكومة اللبنانية. في ما يتعلق بالتفاصيل المرتبطة بالتمويل، فان هناك ملفات عدة سيتم العمل عليها ضمن اطار الـ250 مليون دولار. اولا، تم التطرق الى موضوع الحوكمة والاصلاحات، وتحديدا تحسين جودة الخدمات لضمان استدامتها ضمن مؤسسة كهرباء لبنان. تشمل المشاريع المرتقبة مكونات استثمارية واخرى تشغيلية، مما يعني ان هناك استثمارات انشائية الى جانب تطوير نظم الحوكمة ورفع مستوى جودة الخدمات.

الباحث والخبير في مجال الطاقة الدكتور مارك ايوب.

من ابرز المشاريع المطروحة:

• اعادة تأهيل مركز التحكم الوطني، الذي تعرض لاضرار كبيرة جراء انفجار مرفأ بيروت.

• اعادة تأهيل ثلاث محطات كهربائية تقع على مجرى نهر الليطاني.

• مشروع للطاقة الشمسية في منطقة البقاع، وتحديدا في رأس بعلبك، حيث تم تخصيص قطعة ارض لإقامة منشأة قادرة على توليد 150 ميغاواط من الطاقة الشمسية. يعد هذا المشروع الاكبر في مجال الطاقات المتجددة في لبنان حتى الان. وعلى الرغم من ان التمويل الحالي لا يغطي سوى 150 ميغاواط، الا ان انخفاض كلفة انتاج الطاقة المتجددة قد تتيح زيادة الانتاج لاحقا.

> **الهيئة الناظمة حجر الزاوية في الرقابة والحوكمة**

• تطوير شبكة النقل (خطوط التوتر العالي)، التي تسجل خسائر كبيرة في الطاقة، حيث تقدر نسبة الهدر بين 40 و50%. لذا، سيتم تعزيز الشبكة لتقليل هذه الخسائر وتحسين الكفاءة.

• تحسين نظام المحاسبة والفوترة والتحصيل المالي داخل المؤسسة، بما في ذلك ضبط التدفقات النقدية لضمان قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها المالية للموردين وفق الاولويات، مما يساهم بدوره في تحسين الخدمات الكهربائية.

يعتبر هذا الجهد جزءا من مسار اوسع لدعم عملية التعافي الاقتصادي في لبنان.

في ما يتعلق بالإصلاحات المطلوبة لتفعيل القرض، فهي تعد اشارة ايجابية تتقاطع مع مسار التعافي المالي. فاستقرار الاقتصاد الكلي، او ما يعرف بالـMacroeconomic Stability، يعد جزءا من الشروط المفروضة على لبنان. صحيح ان هذا القرض مخصص لقطاع الكهرباء، ويعتبر محدودا من حيث حجمه، لكنه يبقى قرضا مشروطا بالإصلاحات.

■ ما هي الاصلاحات المطلوبة من لبنان لتفعيل القرض؟

□ تتضمن الاصلاحات المطلوبة تغييرات بنيوية على مستوى الاقتصاد العام، مثل التوصل الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، هيكلة القطاع المصرفي، وسن القوانين الضرورية المرتبطة بذلك. جميع هذه الشروط تندرج ضمن سياق القرض الجاري العمل عليه. من ناحية اخرى، هناك اصلاحات تتعلق بقطاع الكهرباء تحديدا، وقد بدأت وزارة الطاقة تنفيذ بعضها منذ حوالى سنة او سنة ونيف، بالتزامن مع بدء التفاوض في شأن هذا القرض. من ابرز هذه الخطوات: رفع التعرفة الكهربائية، بغض النظر عما اذا كانت حاليا عادلة ام لا، ونحن نعلم انها لا تزال مرتفعة وغير عادلة. كذلك، طلب البنك الدولي اجراء تدقيق مالي (audit) لحسابات مؤسسة كهرباء لبنان عن السنوات الثلاث الماضية، وايضا البدء بتعيين الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء، وهو ما تضعه وزارة الطاقة اليوم في مقدمة اولوياتها. الوزارة وضعت الشروط اللازمة، وبدأت باستقبال السير الذاتية للمرشحين، علما ان تعيين الهيئة الناظمة لا يرتبط بخطة محدثة او قديمة، بل بالحاجة الى وضع خطة جديدة شاملة لقطاع الكهرباء في لبنان. ◄

إقتصاد

■ ما اثر القرض على الدين العام اللبناني، وهل يدخل ضمن موازنة الدولة؟

□ لا بد من الاشارة الى ان هذا القرض سيسجل ضمن الدين العام اللبناني، وبالتالي لا يمكننا اعتباره انجازا يحتفى به بالكامل لأنه في النهاية قرض مالي. كما يتعين ادراجه ضمن موازنة الدولة، ولا يمكن صرفه الا بعد موافقة مجلس النواب، نظرا الى وجود التزامات مالية مترتبة عليه تمتد الى عقود مستقبلية.

■ ما مدى الشفافية في آلية صرف القرض، وهل هناك رقابة دولية على التنفيذ؟

□ اذا استخدم القرض كما هو مخطط له، قد يحدث تاثيرا ايجابيا على مستوى الشفافية في قطاع الكهرباء. اليوم هناك رقابة دولية صارمة على كيفية تنفيذ المشاريع، ولن يتم صرف الاموال الا اذا تم تنفيذ الاصلاحات المطلوبة مسبقا. اعتقد شخصيا ان الرقابة ستكون مباشرة واكثر صرامة من البنك الدولي، ليس فقط على المشروع بل على جميع الجهات المنفذة، ولن يكون هناك اي تساهل في موضوع الصرف.

■ ما المشاريع التي سيمولها القرض تحديدا، وما الجدول الزمني لتنفيذ هذه المشاريع؟

□ بالنسبة الى الاطار الزمني، المشاريع التي سيمولها القرض تشمل: تأهيل شبكات النقل، انشاء محطات طاقة شمسية، واعادة بناء المركز الوطني للتحكم بالطاقة. يتوقع ان يبدأ ظهور الاثر الفعلي لهذه المشاريع خلال فترة تمتد من سنتين الى ثلاث سنوات.

■ هل هناك شركات اجنبية او محلية محددة ستنفذ الاعمال، وهل سيتم ذلك عبر مناقصات شفافة؟

□ طبعا الاعمال ستنفذ عبر مناقصات علنية، ولا يمكن ان تمنح مباشرة لأي شركات محلية او اجنبية، بل سيتم ذلك عبر "هيئة الشراء العام"، حسب ما هو مقرر. يعد هذا القرض جزءا من شروط المجتمع الدولي لمساعدة لبنان، خاصة وان الكهرباء تعتبر من اكثر القطاعات استنزافا للمالية العامة، سواء من حيث التكلفة او شراء الفيول.

■ كيف يتقاطع هذا القرض مع الشروط الدولية للمساعدة في اعادة اعمار لبنان؟

□ اعلن البنك الدولي ان هذا القرض، البالغة قيمته 250 مليون دولار، هو باكورة تمويلات قطاعية، وهناك مفاوضات جارية وفق ما اعلنت وزارة المال للحصول على قرضين اضافيين: 250 مليون دولار لقطاع الزراعة، و250 مليونا لقطاع المياه. الا ان هذه القروض منفصلة عن ملف اعادة الاعمار، ومن المهم التوضيح انها لا تندرج ضمنه. هناك قروض اخرى قد تأتي لاحقا مخصصة لإعادة الاعمار، فيما يسعى البنك الدولي لإنشاء صندوق مخصص لهذا الغرض قد يبدأ بمليار دولار، لكن هذا الصندوق سيكون مرتبطا بشروط سياسية واضحة.

■ ما الاثر المتوقع للقرض على ساعات التغذية بالكهرباء في المدين القصير والمتوسط؟

□ في ما يخص ساعات التغذية بالكهرباء، لن يكون هناك اثر مباشر على المدى القصير، الا بعد الانتهاء من بناء محطات الطاقة الشمسية، وهو ما قد يستغرق ما بين 12 الى 18 شهرا في حال سارت الامور كما هو متوقع. بحسب التقديرات، فان 150 ميغاواط اضافية قد تترجم الى زيادة ساعتين من التغذية الكهربائية، لكن ذلك سيأخذ وقتا ولا يمكن توقع اي اثر فوري.

■ هل هناك خطط لإدماج الطاقة المتجددة ضمن هذه المشاريع الممولة؟ ومن هي الهيئات المحلية او الدولية التي تراقب حسن تنفيذ المشاريع؟

□ نعم، مشاريع الطاقة المتجددة مشمولة ضمن هذا القرض. وكما ذكرت، سيكون للبنك الدولي دور رقابي مباشر، خصوصا اذا تم تعيين الهيئة الناظمة، والتي ستكون جزءا من هذا الاشراف، الى جانب الجهات الرقابية المحلية مثل ديوان المحاسبة. لكن الارجح ان الرقابة الدولية، وعلى رأسها البنك الدولي، ستكون الاشد تأثيرا في الاشراف على تنفيذ العقود، سواء مع وزارة الطاقة والمياه او وزارة المال او الهيئة الناظمة.